



**ANNUAL
MEETINGS**
2022 | WASHINGTON DC
INTERNATIONAL MONETARY FUND
WORLD BANK GROUP



WORLD BANK GROUP

October 14, 2022 (A)

Address by **DAVID MALPASS**,
President of the World Bank Group,
to the Board of Governors of the World Bank Group,
at the Joint Annual Discussion

كلمة ديفيد مالibas

رئيس مجموعة البنك الدولي

أمام مجلس محافظي مجموعة البنك الدولي

في المناقشات السنوية المشتركة

طاب صباحكم، ومرحباً بكم جميعاً،

أتوجه بالشكر للسيد حسن عبد الله، رئيس الجلسة العامة، وأشكرك أيضاً صديقتي وزميلتي العزيزة كريستالينا على كلمتك. إنه لمن دواعي سروري أن نلتقي مجدداً بعد عامين عقدنا فيهما الاجتماعات السنوية بشكل افتراضي وهجين. لقد سارت الاجتماعات والأنشطة التي جرت في هذا الأسبوع على ما يرام، مع قدر رائع من الحماس وكم وافر من الأفكار الجيدة. إن شدة التفاني من أجل تحقيق التنمية وإحراز تقدم عالمي هي مصدر إلهام لنا جميعاً. ويسعدني أيما سعادة أن أراكم جميعاً هنا، وعلى مدار اجتماعات هذا الأسبوع.

ولكم كنت أتمنى أن نجتمع في ظروف أفضل. فالأزمة التي تواجه التنمية آخذة في التقاوم.

وبالنظر إلى المستقبل، سيتعين على مؤسستي بريتون وودز التفكير فيما تضطلعان به من أدوار، وما تطبقانه من حوكمة، وما لديهما من هيكل لرؤوس الأموال، وأن تتطورا من أجل التصدي لتغير المناخ، وتحقيق المنافع العامة العالمية. تُعد المنح البالغة الأهمية لتحقيق التنمية. وسيكون لاتساع حجم المؤسسة الدولية للتنمية في المستقبل أهمية بوصفها مصدراً فعالاً للمنح والتمويل المُيسَّر للغاية لأشد البلدان فقراً. كما أن زيادة الارتباطات والمشروعات، بما في

ذلك للمنافع العامة العالمية، ضرورة بوصفها جزءاً من تطور مجموعة البنك الدولي. وسيكون لدي اهتمام كبير بما تقدمونه من أفكار في الجلسة العامة للجنة التنمية وفي الأسابيع المقبلة.

لقد مر عامان منذ أن عقدنا هذه الجلسة العامة للاجتماعات السنوية. ولهذا فقد أردت تقديم عرض شامل لأحدث المستجدات بشأن النتائج المالية التي حققتها مجموعة البنك الدولي، واستعراض بعض التحديات الهائلة التي نواجهها.

يواجه الناس في البلدان النامية حالياً انتكاسات حادة في التنمية بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك في قطاعي الصحة والتعليم. وتُعد تداعياتها كارثية على البشر. فقد أدت الجائحة التي أودت وحدها بحياة ما يربو على ستة ملايين شخص، والصراعات الجيوسياسية، والظواهر المناخية بالغة الشدة إلى إلحاق الضرر بالبلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم، مع تحمل الفقراء، لاسيما النساء والفتيات، العبء الأكبر لهذه الأزمات.

ودفعت هذه الجائحة نحو 70 مليون شخص إلى هوة الفقر المدقع في عام 2020 - وهو العدد الأكبر منذ أن بدأنا عملية الرصد. وقد انخفض وسيط الدخل العالمي بنسبة 4% في عام 2020 - وهو أول انخفاض منذ أن بدأنا عمليات قياس وسيط الدخل.

إن تشديد الأوضاع المالية على مستوى العالم، وتباطؤ النمو، وانخفاض قيمة العملات يقوض الحيز المتاح في المالية العامة لدعم قطاعي التعليم والصحة، والعمل المناخي، والبنية التحتية. وبلغ أكثر من 60% من البلدان منخفضة الدخل مستوى المديونية الحرجة أو أصبحت معرضة بشكل كبير لبلوغه. ويواجه العديد من البلدان متوسطة الدخل ضغوطاً متزايدة على السيولة. كما أن مدفوعات خدمة الدين آخذة في الارتفاع. ففي عام 2022 وحده، ستدفع البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية أكثر من 44 مليار دولار سواءً لدائنيها الثنائيين أو من القطاع

الخاص. ويلقي هذا الأمر بعبء ثقيل على كاهل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من حيث تقديم الدعم لتلك البلدان في هذا العام التقويمي. ويُعد تحسين الآليات الدولية لحل مشكلة الديون التي لا يمكن تحملها أمراً لا مفر منه.

وقد تمثلت إحدى أبرز الانتكاسات فيما شهده قطاع التعليم بسبب إغلاق المدارس لفترات طويلة في أثناء الجائحة. وتُظهر بياناتنا أن 70% من الأطفال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل يعانون من فقر التعلّم - وهي نسبة الأطفال الذين يعجزون عن قراءة نص مكتوب بسيط وفهمه في سن العاشرة. وقد أدت جائحة كورونا إلى تفاقم أزمة التعلّم العالمية وتسببت في أسوأ صدمة لعمليتي التعليم والتعلّم في التاريخ المسجل. وبالعامل مع اليونيسف واليونسكو والعديد من الشركاء، دعونا البلدان إلى إبقاء المدارس مفتوحة، وتحقيق التوافق بين عملية التدريس ومستوى تعلّم الطلاب، والتركيز على التعلّم الأساسي، وزيادة التمويل.

لقد نفذت مجموعة البنك زيادات متتالية في الدعم للعمليات تميزت من حيث السرعة والحجم والتأثير - أولاً لمواجهة جائحة كورونا، والآن للتصدي لارتفاع معدلات التضخم، وخطر انعدام الأمن الغذائي، والحرب الروسية على أوكرانيا وآثارها غير المباشرة.

إنني مازلت أشعر بالفزع بسبب إقدام روسيا إلى غزو أوكرانيا، وأدعوها لسحب قواتها من هناك. منذ اندلاع الحرب، تمكنت مجموعة البنك الدولي من تعبئة 13 مليار دولار في شكل تمويل طارئ لأوكرانيا، بما في ذلك المنح، والضمانات، والتمويل الموازي المربوط من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبلدان الأوروبية واليابان. وقد تم بالفعل صرف نحو 11 مليار دولار. ومن أجل تعبئة دعم إضافي، أنشأ البنك أيضاً صندوقاً متعدد المانحين لمساعدة الحكومة على الحفاظ على قدرتها على تقديم الخدمات، وتنفيذ جهود الإغاثة، وتخطيط عمليتي تعافي البلاد وإعادة إعمارها ووضعها موضع التنفيذ.

أود أيضاً أن أوجه الشكر لموظفينا الذين يعملون بتفانٍ في أكثر من 130 موقعاً في جميع أنحاء العالم على ما يظهرونه من شغف ومثابرة في أداء رسالتنا.

اسمحوا لي أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأعبر عن شكري للبلدان المساهمة على ما تقدمه من دعم، لا سيما البلدان التي اكتتبت بالفعل في عمليات زيادة رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في عام 2018. وتُعد المدفوعات التي تتم في الوقت المناسب أمراً ضرورياً لأننا نتطلع إلى زيادة تمويلنا على نحو فعال للتصدي للتحديات المتداخلة التي تواجه البلدان المتعاملة معنا.

حتى نهاية سبتمبر/أيلول، تلقى البنك الدولي للإنشاء والتعمير 4.4 مليارات دولار من أصل 7.5 مليارات دولار تم تخصيصها. وتلقت مؤسسة التمويل الدولية 2.3 مليار دولار من أصل 5.5 مليارات دولار تم تخصيصها.

وأود أيضاً أن أشكر المحافظين على تعهداتكم السخية للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. لقد كانت تلك العملية التي بلغت قيمتها 93 مليار دولار هي الأكثر طموحاً في تاريخ المؤسسة الدولية للتنمية، وهي مدعومة بحزمة تدابير على صعيد السياسات تلائم الغرض المحدد. وقد أُتيحت اعتمادات التمويل غير المسبوقه هذه بفضل مساهمات قدمها 52 بلداً من البلدان مرتفعة ومتوسطة الدخل بلغت قيمتها الإجمالية 23.5 مليار دولار، وتمويل إضافي تم تدبيره في أسواق رأس المال، وأقساط السداد من البلدان المقترضة، ومساهمات البنك الدولي نفسه. ويؤكد هذا الأمر القيمة الكبيرة للأموال التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية لشركائها. ويعني هذا أن كل دولار يساهم به المانحون في مصادر تمويل المؤسسة يُستفاد منه في تعبئة نحو 4 دولارات من الدعم للبلدان الأشد فقراً، ويوفر منصة قوية ومتكاملة وزيادة كفاءة التأثير الإنمائي.

في السنة المالية 2022، زادت ارتباطات مجموعة البنك إلى مستوى قياسي بلغ 115 مليار دولار. واسترشدت ارتباطات المجموعة خلال السنة المالية 2022 بعملها المعرفي، وساعدت البلدان على التصدي لأزمات ارتفاع أسعار الغذاء، وإدارة تدفقات اللاجئين، وتعزيز قدرات التأهب لمواجهة الطوارئ الصحية، وضمان استمرار الأنشطة التجارية للقطاع الخاص، ودعم الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، وهو الأمر الذي عاد بالنفع لا سيما على الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً. بالنظر إلى زيادة الطلب على القروض بسبب ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، تحظى البرامج القُطرية المؤثرة والقابلة للتطوير وتمويل المنافع العامة العالمية بأهمية كبيرة.

لقد بلغ صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير 4 مليارات دولار في السنة المالية 2022، مقابل 2 مليار دولار في السنة المالية 2021. ويُعزى هذا الأمر بصفة أساسية إلى الأرباح غير المُحققة نتيجة لتعديل الأسعار بما يتماشى مع السعر السائد في السوق في محافظ البنك الدولي للإنشاء والتعمير لغير أغراض المتاجرة. وبلغ الدخل القابل للتخصيص، وهو المقياس الذي يستخدمه البنك في اتخاذ القرارات المتصلة بتخصيص صافي الدخل، 0.8 مليار دولار، مسجلاً بذلك انخفاضاً من 1.2 مليار دولار في السنة المالية 2021. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الزيادة في مخصص تغطية خسائر القروض والحالات الأخرى للتعرض للمخاطر التي غالباً ما تحدث بفعل الزيادة في أسعار الفائدة الآجلة الضمنية. وقد ساعد انضباط المالية العامة على مدار العام على زيادة الدخل القابل للتخصيص والتمويل الكامل لأنشطة البنك لتوسيع نطاق الارتباطات. واستُخدم هذا الدخل لزيادة أسهم الملكية ودعم أنشطة التنمية، بما في ذلك تحويل 117 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى المؤسسة الدولية للتنمية.

وسيتيح لنا مخصص الوقاية من الأزمات بقيمة 5 مليارات دولار - الذي وافق عليه المجلس للسنة المالية 2023 -

الاستمرار في تلبية الطلب المرتفع من البلدان المتعاملة مع البنك بحد إقراض يبلغ 36.4 مليار دولار في السنة

المالية 2023، ومستوى إقراض سنوي مستدام معدّل يبلغ 27 مليار دولار. بالإضافة إلى الامتثال للحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى القروض التي تحددها السياسات، تتوافق تقديرات مستوى الإقراض السنوي المستدام أيضاً مع الحد القانوني للإقراض الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير بموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ومن الممكن تعزيز قدرتنا على الاستجابة للأزمات لما بعد السنة المالية 2023 عن طريق زيادة الضمانات الثنائية من الجهات المانحة التي تتمتع بتصنيف مرتفع، والمزيد من التمويل عن طريق المنح المقدمة من المجتمع الدولي، وعمليات الاكتتاب في الوقت المناسب في زيادة رأس المال لعام 2018، مما يعزز قدرة البنك الدولي للإنشاء والتعمير على زيادة الارتباطات المتوافقة مع الاستدامة المالية.

أما المؤسسة الدولية للتنمية، فقد كان إجمالي مدفوعاتها التي بلغت 21.2 مليار دولار في السنة المالية 2022 أعلى من المتوسط في السنوات الخمس الماضية ومستويات ما قبل جائحة كورونا. وبلغ صافي دخلها 12 مليون دولار مقابل صافي خسارة قدرها 433 مليون دولار في السنة المالية 2021. وتحققت الزيادة في صافي الدخل في المقام الأول بفضل المكاسب من تسويات تقويم العملات نتيجة لصعود الدولار الأمريكي. وبلغ صافي الدخل المعدّل، وهو المقياس الذي تستخدمه المؤسسة الدولية للتنمية لرصد النتائج الاقتصادية لعملياتها، 0.3 مليار دولار، أي أقل بمقدار 0.1 مليار دولار عن العام السابق. ويأتي هذا الناتج المنخفض للسنة المالية 2022 في سياق زيادة كبيرة لمرة واحدة في عائدات الفائدة في السنة المالية 2021 عندما تمكن السودان من تسوية ما عليه من متأخرات. والأهم من ذلك أننا نفذنا، في السنة المالية 2021، سياسة تمويل التنمية المستدامة في إطار المؤسسة الدولية للتنمية بغية تعزيز شفافية الديون وزيادة قدرة البلدان على الاستمرار في تحمل أعبائها.

وقد سجلت المؤسسة صافي خسارة بلغت 464 مليون دولار في السنة المالية 2022، مدفوعة في المقام الأول بانخفاض دخل الخزنة نتيجة الارتفاع الحاد في عوائد سندات الخزنة الأمريكية. وتجدر الإشارة إلى أن صافي دخل

مؤسسة التمويل الدولية البالغ 4.2 مليارات دولار في العام السابق استناداً من 3.3 مليارات دولار من الأرباح غير المحققة من الاستثمارات، عندما شهدت الأسواق انتعاشاً بعد انحسار التأثيرات المباشرة لجائحة كورونا.

وأخيراً، سجّلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار دخلاً صافياً قدره 28 مليون دولار في السنة المالية 2022 مقابل 82 مليون دولار في السنة المالية 2021. ويعكس هذا الانخفاض الأثر المُجمَع لارتفاع حجم احتياطات تغطية المطالبات، وخسائر الاستثمارات مقابل الدخل من الاستثمارات في السنة المالية 2021، وانخفاض الدخل من العمليات مع الزيادة المدرجة في الموازنة في تكاليف الموظفين، وانخفاض صافي الدخل من أقساط التأمين.

وقامت مجموعة البنك الدولي أيضاً بتوجيه تمويل إضافي لأغراض التنمية من خلال برنامج الاقتراض الخاص بها، مع استمرار الدعم من أسواق رأس المال. وفي السنة المالية 2022، قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتعبئة ديون متوسطة وطويلة الأجل بقيمة 40.8 مليار دولار، في حين تمكنت المؤسسة الدولية للتنمية من تعبئة 9.8 مليارات دولار، ومؤسسة التمويل الدولية 9.1 مليارات دولار. وقد واصلت المؤسسة الدولية للتنمية توسيع نطاق المنحى القياسي الذي تستخدمه وأصدرت سند بقيمة 2 مليار يورو لمدة 20 عاماً مع كوبون يبلغ 70 نقطة أساس في يناير/كانون الثاني 2022. كما قامت المؤسسة الدولية للتنمية مؤخراً بتسعير سند بقيمة 2 مليار يورو لمدة 15 عاماً مع كوبون يبلغ 250 نقطة أساس في أغسطس/آب 2022، مع الاستمرار في توجيه رؤوس الأموال الخاصة إلى المؤسسة.

منذ بداية جائحة كورونا، مكّنت عمليات الاقتراض الكبيرة والناجحة هذه مجموعة البنك الدولي من الارتباط بتقديم 270 مليار دولار، وهو مستوى غير مسبوق من الدعم المالي، للجهات المتعاملة معها من القطاعين العام والخاص من أجل مكافحة آثار جائحة كورونا. وساعد هذا التمويل على التصدي لحالة الطوارئ الصحية، وتدعيم النظم

الصحية، وتوسيع نطاق الدعم لشبكات الأمان الاجتماعي، ودعم مؤسسات الأعمال، وخلق فرص عمل، وتمويل شراء لقاحات كورونا وتوزيعها.

ومن أجل زيادة درجة التأهب، أنشأ البنك صندوق الوساطة المالية الجديد للوقاية من تفشي الجوائح والتأهب لمواجهةها والتصدي لها. ومن شأن هذا الصندوق أن يوفر تدفقاً مخصصاً من التمويل الإضافي طويل الأجل لتدعيم قدرات الوقاية من تفشي الجوائح والتأهب لمواجهةها والتصدي لها في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وسد الفجوات الحرجة عن طريق الاستثمارات والدعم الفني على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ومن أجل التصدي لمجموعة الأزمات الحالية، فإننا نخطط لتقديم 170 مليار دولار في شكل ارتباطات على مدى 15 شهراً من أبريل/نيسان 2022 إلى يونيو/حزيران 2023. ويُخصص 30 مليار دولار من هذا المبلغ لمواجهة أزمة الغذاء بغية التصدي لانعدام الأمن الغذائي، وتشجيع إنتاج المواد الغذائية والأسمدة، وتعزيز أنظمة الغذاء، وتسهيل زيادة التجارة، ودعم الأسر والمنتجين الأكثر احتياجاً. وقد أطلقت مؤسسة التمويل الدولية تسهيلات منفصلاً بقيمة 6 مليارات دولار لتدعيم قدرة القطاع الخاص على التصدي للأزمة ودعم إنتاج المواد الغذائية.

في بداية أزمة الغذاء، طالبنا، مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، باتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة لزيادة الإنتاج العالمي ومساعدة البلدان المتضررة في مجال الأمن الغذائي. منذ ذلك الحين، أحرز تقدم كبير في أربعة مجالات رئيسية. أولاً، تقديم دعم فوري للفئات الأكثر احتياجاً؛ ثانياً، تسهيل التجارة والإمدادات الغذائية الدولية؛ ثالثاً، زيادة الإنتاج، رابعاً، الاستثمار في تقنيات الزراعة القادرة على تحمل آثار تغير المناخ. ولا نزال نطالب بضرورة زيادة الإنتاج على نحو أكبر، والحد من الإفراط في التخزين، وتجنب فرض قيود على أنشطة التصدير والاستيراد، والاستثمار في إحداث تحوّل في أنظمة الغذاء. ويجب إعادة

توجيه الدعم الزراعي المشوّه الذي يبلغ 639 مليار دولار على مستوى العالم من أجل تغيير أنظمة الغذاء وتحسين أوضاع الأمن الغذائي والتغذية.

إننا نعمل أيضاً، عبر التحالف العالمي للأمن الغذائي، مع الرئاسة الألمانية لمجموعة السبع لتحديد الثغرات ورسم خريطة لها باستخدام لوحة متابعة، وتقديم معلومات جيدة وفي الوقت المناسب عن المتغيرات المتعلقة بالغذاء والتغذية والتمويل.

وللتصدي لتأثيرات الحرب في أوكرانيا، تعمل البلدان على تغيير أولويات سياساتها للطاقة بطرق قد تؤدي إلى تباطؤ عمليات التحول في استخدام الطاقة وتؤثر على تحقيق الحصول على الطاقة والأهداف العالمية المتعلقة بمواجهة تغير المناخ. ويؤدي ارتفاع أسعار الطاقة للمستهلكين وأغراض الصناعة إلى الحد من النمو الاقتصادي، بل تسبب مؤخراً في اللجوء إلى استخدام مصادر طاقة ذات انبعاثات أعلى. وللأزمة العالمية التي تواجه قطاعات الغذاء والطاقة والأسمدة تأثير شديد على البلدان النامية. ويوجد بالطبع ارتباط وثيق بين هذه القطاعات. فالغاز الطبيعي يُستخدم كمادة خام أولية ومصدر للطاقة في إنتاج الأمونيا، وهو يمثل 70-80% من تكاليف إنتاج الأمونيا. وقد تحولت الزيادة السريعة في أسعار الغاز الطبيعي إلى زيادة في أسعار الأسمدة، إذ تضاعفت أسعار الأسمدة ثلاث مرات على مدار العامين الماضيين. وأدى النقص الحاد في إمدادات الغاز الطبيعي وارتفاع أسعاره إلى توقف العديد من منتجي اليوريا والأمونيا عن العمل، مما قد يقلل من معدلات استخدام الأسمدة في موسم الحصاد المقبل، وهو ما يطيل أمد أزمة الغذاء ويزيد من حدتها.

في الوقت نفسه، لا تزال أزمة المناخ مستمرة بلا هوادة، مما يؤثر على الإنتاجية الزراعية وأنماط الهجرة وسبل كسب العيش. وعلى مدى رئاستي لمجموعة البنك الدولي منذ ثلاث سنوات ونصف السنة، زادت ارتباطات المجموعة الخاصة بالمنافع المناخية المشتركة على نحو مطرد، مسجلة رقماً قياسياً بلغ 31.7 مليار دولار في السنة المالية

2022. ولا تزال مجموعة البنك الدولي أكبر ممول متعدد الأطراف للاستثمارات في الأنشطة المناخية في البلدان النامية. ونحن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير من خلال تقديم حلول لتجميع التمويل من المجتمع العالمي لصالح المشاريع المؤثرة التي يمكن التوسع فيها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين القدرة على تحمل تغير المناخ، وتهيئة المجال لعمل القطاع الخاص. وفي هذا السياق، نقترح مبادرة توسيع نطاق العمل المناخي عن طريق خفض الانبعاثات ((SCALE)، وهي صندوق استثماري شامل جديد لأنشطة البنك المتعلقة بالمناخ المستندة إلى النتائج. وسيقدم الصندوق منحا لأغراض خفض الانبعاثات على نحو يمكن التحقق منه. وهو يهدف أيضاً إلى توسيع نطاق مصادر تمويل هذه الأنشطة، بما في ذلك من القطاع الخاص ومؤسسات العمل الخيري. وتعد هذه المبادرة مصدراً مهماً للتمويل لا يعتمد على الديون. وهي تهدف إلى تحفيز العمل المناخي ودعم الطموح المتزايد الذي تعكسه المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ التي تقدمها البلدان.

وفي إطار خطة العمل بشأن تغير المناخ، التي تركز على تحقيق التكامل بين المناخ والتنمية، بدأنا نشر تقاريرنا القطرية بشأن المناخ والتنمية. وتساعد هذه التقارير التشخيصية الأساسية الجديدة البلدان على تحديد أولويات الإجراءات الأكثر تأثيراً التي يمكن أن تقلل انبعاثات غازات الدفيئة وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وقد نُشرت تقارير عن تركيا وفيتنام ومجموعة الخمس لمنطقة الساحل ونيبال ورواندا والصين. ويوجد 20 تقريراً على وشك الاكتمال، ومن المتوقع صدورها في الأشهر القادمة.

إننا نتولى أيضاً قيادة الجهود المبذولة لخفض انبعاثات غاز الميثان من خلال مشاريع ومبادرات مؤثرة. فنظراً لقوة غاز الميثان على المدى القصير، ينبغي أن تكون للتدخلات الفعالة من حيث التكلفة لخفض انبعاثاته أولوية فورية. ونحن لدينا سجل حافل من المشاركة في هذا المجال، ونعمل على تعميق مشاركتنا في سباق على المدى القصير للتخفيف من آثاره. وسوف نتعاون مع البلدان المتعاملة معنا على نحو أكثر منهجية في هذا المجال، بما في ذلك

باستخدام التقارير القطرية بشأن المناخ والتنمية، وتقديم المزيد من الدعم التحليلي والمالي، وقيادة الأنشطة مع الشركاء، بما في ذلك مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى والقطاع الخاص.

إن التصدي للتحديات بالغة التعقيد التي تواجه التنمية يقتضي من مجموعة البنك الدولي الحفاظ على القيم الأساسية وتعزيز ثقافة مكان العمل التي تتسم بالقوة. وسوف تتطلب مواجهة الانتكاسات التي أصابت التنمية مزيداً من التركيز على توظيف رأس المال بكفاءة وتفعيل عمل مؤسسات قوية.

وداخلياً، أكمل البنك عملية إعادة تنظيم من شأنها أن تزيد مساءلة جهاز الإدارة، وتقرب الموظفين من البلدان المتعاملة معنا ومن البرامج القطرية. ويتمثل الهدف من ذلك في تطبيق المعارف العالمية داخل البلدان المتعاملة معنا، وتحقيق نتائج إنمائية جيدة قابلة للتطوير في المستقبل، لا سيما في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات. وقد نفذنا أيضاً توصيات للتصدي للتحرش الجنسي، والتمييز العنصري، والانتقام. وإنني ملتزم بصفة شخصية بجعل مجموعة البنك أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة.

إنني أشعر بالتفاؤل بأن حلولاً مستدامة ستنبثق من هذه الأزمات من أجل هذا العالم بفضل عملنا الجاد. وهي، في جانب منها، نتيجة لتبني مفهوم التغيير البناء من خلال الابتكار، واستخدامات جديدة للأصول القائمة، واستخدام العمال مهاراتهم بطرق جديدة، وتسوية أعباء الديون المفرطة. وسنواصل العمل من أجل تحقيق نمو واسع النطاق يقلل من معدلات الفقر وينهض بجميع البلدان والشعوب.

شكراً لكم جميعاً.